مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري
اسم الكاتب: د. لطيف زيود، د. ماهر الأمين، منيرة المهندس.
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3995
تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 08:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (4) 2005

تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي
دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري

الدكتور: لطيف زيود•
الدكتور ماهر الأمين••
منيرة المهندس•••

(قبل للنشر في 2005/11/27)

□ الملخّص □

يعتبر موضوع تقويم أداء المصارف ذا أهمية عالية في ظل التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي، لأن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة عن آلية العمل المصرفي، لذلك اعتبر التحليل المالي من أهم أساليب تقويم الأداء لأنه يوفر المؤشرات المالية التي تخدم عملية التخطيط والتقويم والرقابة، ويضع الأسس السليمة للتفكير في رسم الخطط المستقبلية.

وتقويم أداء المصرف الصناعي يهدف إلى دراسة النشاط المنفذ، ويحدد نقاط القوة والضعف في النظام المحاسبي المصرفي، بحيث يوضح مدى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتوفرة لديها بالشكل الأمثل.

وبناءً على هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج هامة ، وقدمنا بعض المقترحات التي تؤدي إلى تطوير نظام العمليات في المصرف المدروس، وتنقله تدريجياً إلى المصرف الشامل.

• أستاذ مساعد في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
•• مدرس في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
••• طالبة ماجستير في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (4) 2005

An Evaluation of Bank Performance Using Financial Analysis Instruments A Practical Study of Syrian Industrial Bank

Dr. Latif Zayod. *
Dr. Maher Alameen.**
Monera Almohandes.***

(Accepted 27/11/2005)

□ ABSTRACT □

Evaluation of banks work is very important for technical developments of the banking sector to attend ,as the financial statement couldn't give a clear idea about the bank work mechanism any more. So financial analysis was considered the most important system of work evaluation, because it provides the financial indexes that serve planning, supervision and evaluation operations . It also lays sound foundation of future planning.

An evaluation of Syrian industrial bank aims to study the real activity and to assign points of the weakness and strength of accounting system, and theshillsof its managment in investing financial resources in a perfect form.

We have reached some important results, and offered the suggestions that develop the operations system in the studied bank shifting gradually to words the comprehensive bank.

*** Associate Professor, Department Of Accounting, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
**** Assistant Professor, Department Of Accounting , Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
***** M. Sc. Student, Department Of Accounting, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مـقدمة:

انطلاقاً من السعي لوضع خطة شاملة قادرة على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،لابد من توفير متطلبات ومعطيات الشفافية لأنها تعتبر الأساس في عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي، والمرحلة المقبلة من عملية التطوير لا تستوجب الاعتماد على معلومات مالية ومحاسبية بسيطة للرقابة والتخطيط ،ومن جانب أخر لا يمكن الاعتماد على إدارات مصرفية ورثت العمل الروتيني، بل يجب توفير معلومات محاسبية أكثر دقة وسرعة ومصداقية ومؤشرات مالية أكثر قدرة على تطوير عملية الرقابة لتقويم الأداء والوصول به الى المستوى المطلوب ،إضافة إلى ضرورة وجود إدارات مصرفية مؤهلة ومدربة وقادرة على وضع الخطط المستقبلية التي تكفل تطوير وتحسين نوعية الخدمات المصرفية معتمدةً بذلك على النظم الالكترونية وتكنولوجيا الاتصالات.

وعلى اعتبار أن المصارف تمثل قطاعاً هاماً في الاقتصاد الوطني ،وتلعب دوراً رئيساً في دعمه وتطويره ،ووسيطاً أكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، ترى الباحثة ضرورة تقويم أداء المصارف لأن عملية تقويم الأداء تعتبر أساسية لتحديد مهارتها في إدارة أصولها بالشكل الأمثل ولإظهار قدرتها على تحسين وتطوير نوعية عملها ونوعية الخدمات التي تقدمها ،إضافةً إلى وضع الخطط المستقبلية للنهوض بالعمل المصرفي إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع التقدم الاقتصادي والتقني ،وتقويم الأداء بواسطة المؤشرات المالية يعطي صورة واضحة عن حقيقة المركز المالي للمصارف، ويبين قدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها ويحدد ربحيتها وسيولتها المالية.

كما أن العمليات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية المتنوعة أسهمت مساهمةً فعّالة في تنوع وتعدد العمليات والخدمات المصرفية لكن في ظل التخصص المصرفي حيث المصارف التجارية والصناعية والعقارية والاجتماعية التي خضعت لسيطرة ورقابة المصرف المركزي باعتبارها مصارف حكومية، لهذا لابد من الاهتمام بموضوع التحليل المالي الذي يقوم بدراسة القوائم المالية دراسة تحليلية مفصلة توفر المعايير والمؤشرات اللازمة للإدارة العامة والفئات المستفيدة الأخرى التي تساعدها في تخطيط وتنظيم مختلف نواحي النشاط والرقابة عليها،وقد زادت أهمية التحليل المالي في الآونة الأخيرة وتطورت آفاق استخدام أدواته،إضافة إلى تطور أساليبه لأنة يقوم على تقويم الماضي والحاضر ويحول دون الوقوع في مخاطر الإفلاس والخسارة، ويمثل إحدى أهم الوسائل الرقابية والتخطيطية التي يتم اللجوء إليها من أجل تقويم أداء المنشآت المصرفية.

فالتحليل المالي هو عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها ،إضافة إلى أنة يقْوم أداء المنشآت المصرفية، لذلك لابد من اعتبار القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المصرفي ومدخلات أساسية لعملية التحليل المالي، وبعبارةٍ أخرى القوائم المالية تمثل نتاج الدورة المحاسبية ، وبداية الطريق لعملية التحليل المالي للحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في تقويم أداء المنشآت المالية والمصرفية.

وعليه، فإن عملية تقويم الأداء تعتبر مهمة لابد من إنجازها، وذلك لتحسين وتطوير أداء المنشآت المالية والمصرفية بما يضمن استمرارها قويه قادرة على منافسة المصارف الخاصة وجاهزة لتستوعب الإمكانيات والتطورات التقنية والتكنولوجية كافة.

أهمية وهدف البحث :

تبرز أهمية التحليل المالي في توفير المؤشرات المالية الأساسية لتقويم الأداء المصرفي، وتحديد كفاءته وفعاليتة في إدارة أصوله بالشكل الأمثل، فالتغيرات التي تشهدها البنى الاقتصادية والاجتماعية تستوجب الاعتماد على التحليل المالي لتقويم الأداء وبيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ماهو مخطط له وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف وتطويرها من خلال وضع الخطط والسياسات المالية المدروسة، وأهمية التحليل المالي تجسدت في تقويم الأداء للفترات الماضية و الحاضرة ، على اعتبار أن هذه العملية كانت مستقلة عن عملية اتخاذ القرارات لكن في ظل التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، لابد من اعتبار مؤشرات التحليل المالي الأداة الرئيسة لعملية التخطيط المستقبلي التي تهدف إلى تقويم أداء المصرف وتطوير نشاطاته .

إذاً الهدف من التحليل المالي :إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام، وذلك بإعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان نقاط القوة والضعف ،وتحديد مقدار السيولة النقدية المتوفرة بالمصرف لمواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه، وتحديد مدى سلامة مركزه المالي، أما **هدف تقويم الأداء:** فهو تحسين وتطوير الأداء بالمنشآت المصرفية،وبيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف لإمكانية دراسة أسبابها ووضع الحلول الكفيلة بعلاجها من خلال وضع الخطط المناسبة.

فروض البحث:

- ❖ تقويم أداء المصرف باستخدام أدوات التحليل المالي يحدد مواطن الضعف في السياسات المالية المتبعة وفي النظام المحاسبي ،ويضع الركيزة الأساسية للتخطيط المستقبلي القائم على تحسين نوعية الخدمات المصرفية بما يتناسب مع التطور والتقدم التكنولوجي،ويسهم في تصميم الحلول للمشاكل التي تعترضه من الناحية المالية والتنظيمية.
- ❖ تقويم الأداء يحث المصارف على تفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ مؤشرات التحليل المالي أداة مثالية لتحديد نسبة الأرباح ونسبة السيولة المالية التي حققها المصرف لسداد الالتزامات المترتبة عليه،ولبيان مدى قوة المركز المالي له.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف طبيعة عمل المصارف في ظل النظام المحاسبي القائم، وتوضح كيفية إعداد القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي ،وإمكانية إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لأنها تفصح أكثر عن المعلومات المالية والمحاسبية.

بعد ذلك يتم تقويم أداء المصرف الصناعي بتحليل قوائمه المالية للوصول الى المؤشرات والنسب المالية اللازمة لتقييم الأداء وللوقوف على حقيقة المركز المالي له ولتحقيق المستوى الأمثل من الرقابة ،ولإظهار مدى مأسهمته في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني ،معتمدين بذلك على المراجع العلمية والمقالات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع.

1- دراسة النظام المصرفي السوري

أولاً: هيكل النظام المصرفي

يمثل الجهاز المصرفي القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها عملية النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ويتألف هذا الجهاز من:[1]

1- المصرف المركزي: أحدث هذا المصرف بموجب المرسوم التشريعي رقم (87) تاريخ (28-3-1953) متضمناً نظام النقد الأساسي في سوريا ، لكن لم يباشر نشاطة إلا في عام (1956)، مركزه مدينة دمشق، ويعتبر هذا المصرف مؤسسة عامة مستقلة تعمل بضمانة الدولة، وقد اكتتبت الدولة بكامل رأسماله، أما الوظائف التي يمارسها فهي كثيرة منها: إصدار النقد الوطني، الإشراف على عمل المؤسسات المصرفية العامة والخاصة، إصدار الأسناد الوطنية والمساهمة في المفاوضات الدولية والمالية، القيام بمهام مصرف الدولة، كما و يعتبر الوكيل المالي للدولة، بالإضافة إلى تمتعه بالشخصية الاعتبارية ،واعتباره تاجراً في علاقاته مع الغير ولا يخضع لقوانين وأنظمة محاسبة الدولة العامة[2].

2- المؤسسات المصرفية: تمثل الركيزة الأساسية للتطورالاقتصادي والاجتماعي في البلد، وتتضمن كلاً من:

أ- المصارف العامة :

a- المصرف التجاري السوري: أنشئ هذا المصرف في عام (1967)بهدف خدمة النشاط الاقتصادي والتجاري السوري،

ويبلغ رأسماله /4 مليارات ليرة سورية/ له (62) فرعاً منها (51) تمارس نشاطها والباقي قيد التأسيس، إضافةً إلى (90) كوة للصرافة منتشرة في أنحاء سوريا كافة، ويقدم هذا المصرف كل أنواع الخدمات المصرفية التقليدية منها والحديثة، وتمثل توظيفات المصرف وودائعه وموارده المالية القسم الأعظم بين المصارف الحكومية الأخرى.[3]

b- المصرف الزراعي: تأسس منذ العهد العثماني عام (1888) ومازال قائماً حتى الآن بهدف دعم وتمويل القطاع الزراعي والجمعيات الزراعية والتعاونية.

c- المصرف العقاري: هو مؤسسة عامة تأسست في عام (1966) برأسمال اسمي قدرة (750) مليون مدفوع منه (565) مليون، وله (15) فرعاً منتشراً في أغلب محافظات القطر، غايته الأساسية دعم الحركة العمرانية في القطر وتنشيط بناء دور السكن والمنشآت السياحية والتجارية والصناعية والحرفية، إضافةً إلى دعم القطاع التعاوني السكني.[4]

d- مصرف توفير البريد: تحولت المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد بموجب المرسوم التنظيمي رقم (485- عام 2000) الى مصرف توفير غايته قبول ودائع التوفير وإدارتها وإعادتها لأصحابها عند الطلب بعد إضافة الفوائد عليها.

e- مصرف التسليف الشعبي: تأسس في عام (1966) رأسماله الاسمي (300) مليون مدفوع منه (210) مليون له (57) فرعاً منتشرة في كل المناطق السورية، هدفه تقديم التسهيلات المصرفية لذوي الدخل المحدود وللفئات القطاعية والإنتاجية الخاصة كالأطباء والصيادلة، بالإضافة إلى التسهيلات والخدمات المالية المختلفة.

f- المصرف الصناعي: تأسس في عام (1958) برأسمال قدرة (12.5)مليون ل.س، ثم أصبح رأسماله الاسمي (1.5)مليار ل.س، يهدف إلى دعم القطاع الصناعي والحرفي من خلال تقديم التسهيلات المصرفية للعملاء،

ويسهم في تطوير الصناعة على اعتبار أنها الركيزة الأساسية لدخول الشراكة الأوربية ومنافسة المنتجات الأجنبية، كذلك الأمر دعم الصناعيين والحرفيين والمخترعين عن طريق تقديم القروض المصرفية على اختلاف آجالها، إضافةً إلى قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة والمدينة، وتحصيل السندات والشيكات والسحوبات، وآخر خدماته تجسدت بدعم هيئة مكافحة البطالة لتقليل نسبة العاطلين عن العمل في سوريا، بالإضافة إلى تقديم المعلومات والاستشارات الفنية للصناعيين والراغبين بالاستثمار في سوريا، كما يسهم في تأسيس شركات مساهمة وطنية ضخمة لتشجيع الصناعات الوطنية وتطويرها لمنافسة الصناعات الأجنبية والمماثلة لها.

والجداول الآتية توضح لنا تطور الوضع المالي للمصرف وتوظيفاته المالية حسب القطاعات المختلفة[5].

جدول رقم (1) يبين مصادر التمويل لدى المصرف الصناعي (مقدرة بملايين الليرات السورية)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رأس المال	230	235	236	239	246	257	272	293	352
الاحتياطيات	58	67	70	76	144	166	181	203	250
الودائع	3383	3623	4173	4785	4963	5225	7324	9103	14275
التجهيز لدى مصرف سورية المركزي•	389	260	114	84	11	29	20	151	147
الأموال المقترضة	731	691	650	610	610	610	944	686	1328
المصارف لأجل••	–	800	600	200	–	–	–	–	–
المجموع	4791	5676	5843	5994	5974	6287	8741	10436	16352

من خلال الجدول السابق نلاحظ: أنّ مصادر التمويل المصرفي في ازدياد مستمر، لأنه كلما كانت مصادر التمويل كبيرة استطاع المصرف القيام بمشاريع استثمارية وتنموية، فضلاً عن دعم المستثمرين الصناعيين وتقديم القروض باختلاف أنواعها.

ورأس المال الخاص بالمصرف قد زاد بفارق قدرة(122) مليون ل.س، في عام /2003/ عن عام /1995/ صحيح أنها زيادة بسيطة في مقدار رأس المال، لكن هناك زيادات أخرى تدعمها كالاحتياطيات التي زادت بفارق(192) مليون ل.س، وهذه الزيادة تعتبر جيدة لأن الاحتياطي الذي يحتفظ به الآن(250) هو أفضل بكثير من الاحتياطي المحتفظ به في عام /1995/ والبالغ(58) أيضاً ارتفاع مقدار الودائع من (3383) مليون ل.س إلى(14275) مؤشر قوي على زيادة الوعي المصرفي من جهة، وعلى اتباع إدارة المصرف المسلك الصحيح في العمل والتخطيط للمستقبل.

الجدول رقم(2) يبين التوظيفات حسب الأنواع وحسب القطاع لعامي/2002-2003/

(مقدرة بملايين الليرات السورية)

التوظيفات حسب الأنواع	نهاية العام2002	نهاية العام2003	التطورات	نسبة الزيادة %
حسم سندات وأوراق مشتراة	2147	3281	+1134	%52.8

• التجهيز لدى مصرف سورية المركزي: يعني الحساب الجاري لدى مصرف سورية المركزي، رقم الحساب(101).
•• المصارف لأجل : حساب يمثل المصارف وغرفة التقاص، رقم الحساب(33)

قروض قصيرة الأجل	2241	7310	5069+	%226
قروض متوسطة الأجل	1671	3064	1693+	%101
قروض طويلة الأجل	7	7	–	
حسابات جارية مدينة	86	2131	2045+	%2378
ديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية	1630	1607	23–	%1.4–
المجموع	7782	17400	9618+	%123
الاكتتاب بأسناد الدين العام	642	942	300+	–
المجموع العام	8424	18342	9918+	%117

التوظيفات حسب القطاعات	نهاية عام 2002	نهاية عام 2003	التطورات	نسبة الزيادة %
القطاع العام	50	154	104+	%208
القطاع المشترك	–	50	50	–
القطاع التعاوني	–	–	–	–
القطاع الخاص والحرفي والمهني	7732	17196	9464+	%122
المجموع	7782	17400	9618+	%123.5
الاكتتاب بأسناد الدين العام	642	942	300+	%46.8
المجموع العام	8424	18342	9918+	%117
قروض هيئة مكافحة البطالة	334	577	243+	%72.7
التقرير السنوي للمصرف الصناعي عام2003				

يبين الجدول السابق مقارنة التوظيفات لدى المصرف الصناعي لعامي/2002–2003/ إذ بلغت التوظيفات النقدية (18.342) مليون ل، نهاية عام {2003} مقابل (8.424) مليون ل.س، نهاية عام {2002}، أي أن هناك زيادة قدرها (9.918) مليون ليرة وبنسبة زيادة بلغت(117%)، وتمثل التوظيفات النقدية المشار إليها أعلاه المبالغ المستعملة في التسهيلات الممنوحة إلى الفعاليات الصناعية في القطر، وتعبر عن دور المصرف في تمويل القطاع الصناعي وتلبية احتياجاته والإسهام بشكل فعّال في دعم الاقتصاد الوطني، ونلاحظ أن المصرف الصناعي يسهم بشكل فعّال في دعم القطاع العام الذي يهدف إلى تطوير الصناعة والارتقاء بها لتصبح قادرة على منافسة الصناعات العالمية، حيث بلغت توظيفاته في القطاع العام في /2002/ ما يعادل (50) مليون ل.س، في حين أنها وصلت بعام /2003/ إلى (154) مليون ل.س، وبمعدل زيادة (208%)، أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فنلاحظ بأن الدعم والاهتمام به واضح لأن مقدار التوظيفات انتقل من (7732 في عام 2002)إلى(17196في عام 2003) وبمعدل زيادة (122%)، وهذا دليل على أن المصرف يتبع السياسات التوظيفية السليمة ويطبق الخطط المستقبلية بإتقان، لأن دعمه للقطاع الخاص يحفز المستثمرين المحليين على جذب أموالهم المودعة بالخارج لتشغيلها في مشاريع صناعية تخدم الاقتصاد الوطني، كما يقلل من خطر انهيارهذه المصارف نتيجة قيام المصارف الخاصة التي تهدف إلى دعم القطاعات الخاصة بشكل أساسي.

ب- المصارف الخاصة:

تعتبر هذه المصارف حديثة الولادة في سوريا بالرغم من انتشارها الكبير في أنحاء العالم كافة، تقدم خدماتها المتنوعة والكثيرة وتعمل تحت اسم المصارف الشاملة، أما المصارف الخاصة في سوريا فلم تقم لمنافسة المصارف العامة، بل على العكس لتكون رديفة و داعمة لها على الساحة الاقتصادية، باعتبار أنها تخضع لرقابة المصرف المركزي ، وتتميز هذه المصارف بقدرتها على التعامل مع الزبائن على اختلاف أنواعهم ، وتقدم الخدمات المالية والتسهيلات الإئتمانيه لكل القطاعات المالية ، وفق الامكانات المتوفرة لديها، وقد صدر مرسوم إقامة المصارف الخاصة في سوريا بعد موافقة السيد رئيس الجمهورية الداعي لمسيرة التطوير والتحديث للنهوض بالبلد إلى المستوى المتقدم والمزدهر والمنافس للبلاد المجاورة، بموجب الرقم (28/ لعام2001)، لكن المباشرة الفعلية لم تتم إلا في بداية (2004) ومن هذه المصارف، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك سوريا والمهجر، بنك بيمو السعودي الفرنسي، وبرأس مال لكل منها (30مليون دولار، أي ما يعادل مليار ونصف ليرة سورية)، وتهدف هذه المصارف إلى تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة ومنافسة المصارف الخارجية بقدرتها على جذب أكبر عدد ممكن من العملاء.

ثانياً: طبيعة النشاط المصرفي:

يلعب النشاط المصرفي دوراً هاماً وأساسياً في تحقيق التوازن المالي من خلال تعبئة المدخرات المالية وإعادة استغلالها بكفاءة وضمن الإطار المرسوم لها، وتصنف العمليات التي تشكل النشاط المصرفي إلى مجموعتين:[6]

أ- التسهيلات المصرفية: وهي مجموعة الأعمال التي ترتب على المصرف الالتزام بتقديم سلفة أو قرض أو كفالة، مقابل حصوله على إيرادات مالية مثل العملات المصرفية، وإيرادات محفظة الأوراق المالية.

ب- الخدمات المصرفية: هي العمليات التي لا ترتب على المصرف أي التزام بل هي خدمات يقدمها المصرف إلى زبائنه لقاء أجر يتقاضاه أو ودائع يقبلها من المدخرين ويعيد توظيفها بفائدة تفوق الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع .

كما وتصنف هذه العمليات من حيث فائدتها للمصرف إلى:[7]

- عمليات سلبية: قبول الأموال المودعة بمختلف أنواعها ومصادرها وإيداعها في صندوق المصرف لقاء فوائد مدينة للمودعين.

- عمليات ايجابية: هي العمليات التي تتمثل بإعادة استثمار الأموال المودعة لديه وتشغيلها في نشاطات استثمارية مختلفة أو منحها كقروض للعملاء مقابل حصوله على فوائد دائنة.

- عمليات محايدة: هي الأنشطة التي يقوم بها المصرف لكن لا تدخل ضمن أي من العمليات السابقة منها، فتح الاعتمادات المستندية، عمليات شراء الأوراق المالية لصالح الزبائن ومن ثم إعادة بيعها، وإصدار خطابات الضمان.

كما يتم تخصيص النشاط المصرفي كالآتي:

1- **الودائع المصرفية:** وتعرف بأنها اتفاق بين المودع والمصرف حيث يقوم المودع بإيداع مبلغ معين من المال بإحدى الوسائل المتبعة مقابل التزام المصرف بإعادتها عند الطلب ووفقاً لما هو متفق عليه، وتصنف الودائع إلى ودائع جارية وودائع توفير ولأجل وودائع بإخطار، والجدول الآتي يوضح لنا تطور أرصدة هذه الودائع لدى الجهاز المصرفي السوري[8].

الجدول رقم (3) يبين أرصدة الودائع لدى المصارف المتخصصة / 2003,1995/ (مقدرة بملايين الليرات السورية)

أنواع الودائع	1995	2000	2002	2003
المصرف التجاري				
الودائع العامة				
عملة سورية	42569.3	108244.3	159700	168406
عملات أجنبية	12265.8	13476.3	21275	25065
الودائع الخاصة				
عملة سورية	53785.5	104929.9	158562	175827
عملات أجنبية	5037.2	9756.3	40207	14750
مجموع العملات المحلية	96354.8	213174.2	318262	344233
مجموع العملات الأجنبية	17303	23232.6	61482	39815
المصرف الصناعي				
الودائع حسب المصدر				
ودائع القطاع العام	1634.7	1980.8	4139.7	7551
ودائع القطاع المشترك	32.1	14.2	17	13
ودائع القطاع التعاوني	15.1	20.8	59.2	71
القطاع الخاص	1547.1	3010.5	4600.9	6290
القطاع الحرفي	153.9	199.1	286	350
الودائع حسب الأجل				
ودائع تحت الطلب	2420	3012.3	5575.7	10004
ودائع لأكثر من شهر	962.9	2213.1	3527.2	4271
مجموع الودائع حسب المصدر أو لأجل	3382.9	5225.4	9102.9	14275
المصرف الزراعي التعاوني				
الحسابات الجارية				
للأفراد	449.6	1955.7	2805.4	3130.7
للتعاونيات	1385.3	2129	2756.9	2670.2
للمؤسسات	3781.1	5737.7	7570	8104.9
لأجل				
للأفراد	629.8	107.4	95.7	89.5
للتعاونيات	10.6	1	1	1
صندوق تقاعد موظفي المصرف	2.2	5.9	16.7	13.2
للمؤسسات		26.8		
المجموع	6258.6	9963.5	13245.7	14009.5
المصرف العقاري				
القطاع العام	2228.3	3822.7	6700.9	10327
القطاع التعاوني	4503.9	2528.9	3006.5	3837
القطاع الخاص	2083	2359.6	4466.1	4939

ودائع لأجل	210.3	737.5	42.6	43
ودائع التوفير	8184.6	16224.5	25657.6	28877
المدخرات السكنية	737.8	1046.2	738.5	637
المجموع	17947.9	26719.4	40612.2	48660
مصرف تسليف الشعب				
القطاع العام	2496.8	4249.4	5722.9	7549
القطاع الخاص	2706.2	3394.7	4076.8	4667
القطاع التعاوني	107.9	121.5	171.9	163
ودائع لأجل	105.1	183.9	311.1	353
ودائع التوفير	15283.9	28080.2	46029.1	49950
المجموع	20699.9	36029.7	56311.8	62682
شهادات الاستثمار				
المبيعات	38439.2	184948.3	263118.8	281965
الاستردادات	25799.8	143871.6	202189.7	248551
الرصيد	12639.4	41076.7	60929.1	33414
مصرف التوفير				
المبالغ المودعة	15919.6	39398.5	59995.4	69881.1
المبالغ المستردة	13669.1	30154.7	45796.6	57076.9
الرصيد	2250.5	9243.8	14198.8	12804.2

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ أن إجمالي حجم الودائع المصرفية باختلاف أنواعها سواء كانت ودائع تحت الطلب أو لأجل أوحتى ودائع توفير، وسواء كانت محلية أو أجنبية قد ارتفع بشكل ملحوظ بين عامي (1995-2003) فقد بلغ مجموع الودائع على اختلاف أنواعها وبالنسبة للمصارف كافة في نهاية عام (1995- 176.84مليون ل.س) في حين أنها وصلت في نهاية عام (2003إلى 569.89 مليون ل.س)، أي أن حجم الزيادة قد بلغت خلال التسع سنوات الماضية (322.65%) وبمقدار زيادة سنوي (35.8%) إن هذه الزيادة حقيقية في حجم الودائع بسبب الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار خلال الفترة المذكورة.

وهذه التطورات في حجم الودائع المصرفية لم تأتِ من العبث بل جاءت نتيجة الوعي المصرفي بشكل عام، ونتيجة تطور نوعية الخدمات المصرفية، إضافةً إلى تحسين النشاط الاقتصادي وفتح المجال أمام الاستثمارات الصناعية والتجارية والسياحية وحتى التكنولوجية ،إضافةً إلى تعديل القوانين والتشريعات المالية بما يخدم فئات الشعب عامة، كل ما ذكر كان المحرض الأساسي لجذب الودائع من الخارج سواء كانت ملكاً لمواطنين محليين أو لمواطنين يعملون بالخارج،وغيره من القوانين والتشريعات التي صدرت ومازالت تصدر في ظل مسيرة التحديث والتطوير التي دعا إليها **سيادة الرئيس بشار الأسد** التي ترمي بشكل أساسي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني والوصول به إلى المستوى المطلوب ليواكب الدول المتطورة اقتصادياً واجتماعياً، وليكون الحصن المنيع في وجهة كل العداءات السياسية،والسبب الأهم الذي أدى إلى زيادة حجم الودائع هو ارتفاع معدلات الفائدة مقارنةً بالربحية الوطنية((أي أن استثمار الأموال في فترات الركود الاقتصادي أمر يحقق خسارة في حين أن إيداعها بالمصرف يحقق ربحاً مستمراً ويبتعد عن تحقيق

الخسارة)) التي تنخفض في حالات الركود الاقتصادي، مما يؤدي إلى تحويل الجزء الأكبر من أموال الاستثمار إلى ودائع مصرفية.

2- الاستثمار:

تجميع الودائع لم يعد الهدف الأساسي للنشاط المصرفي، بل أصبح وسيلة لتحقيق الهدف الهام وهو إعادة استثمارها في عمليات الإقراض والتسليف لدعم الاقتصاد الوطني والمستثمرين المحليين والأجانب الراغبين بالاستثمار في سوريا لأنهم يفضلون الحصول على قروض مصرفية لتمويل عملياتهم الاستثمارية إلى جانب أموالهم الخاصة للأسباب الآتية:[9]

- الفوائد المسددة للمصرف لقاء القرض تعتبر (تكاليف) تنزل من الأرباح قبل تسديد الضريبة، مما يؤدي إلى انخفاض العبء الضريبي في حالة الاقتراض.
- توفير إمكانية التوسع في العمليات الاستثمارية دون الحاجة إلى امتلاك الأموال اللازمة لذلك، مادامت الفوائد التي يقوم بدفعها أدنى من معدلات الربحية التي يحصل عليها من عمليات الاستثمار.
- توظيف الأموال الخاصة في جوانب أخرى أوفي الأصول الثابتة كالعقارات والأراضي واستخدام القروض لتمويل العمليات الاستثمارية لأن الفوائد أقل من نسبة الأرباح التي يحصلون عليها من تشغيل أموالهم الخاصة في مشاريع أخرى.

وتمثل عمليات الإقراض القسم الأعظم من توظيفات القطاع المصرفي، وتمنح للأفراد العاملين بالقطاع الصناعي كافةً على اختلاف تسمياتهم و دون تمييز لأنها تهدف إلى تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ، وفيما يلي دراسة لتوضيح تطور حجم الإقراض في المؤسسات المصرفية ومقدار القروض الممنوحة من المصارف على اختلاف أنواعها.[10]

الجدول رقم(4) يبين تطور حجم الإقراض المصرفي وتوزيعها على كافة القطاعات(مقدرة بملايين الليرات)

القطاعات	1995	2000	2002	2003
العام	140439	187356	161639	173976
المشترك	490	219	254	122
التعاوني	12032	13490	12122	11702
الخاص	51145	62902	71559	96834
المجموع	204106	263967	245574	282634

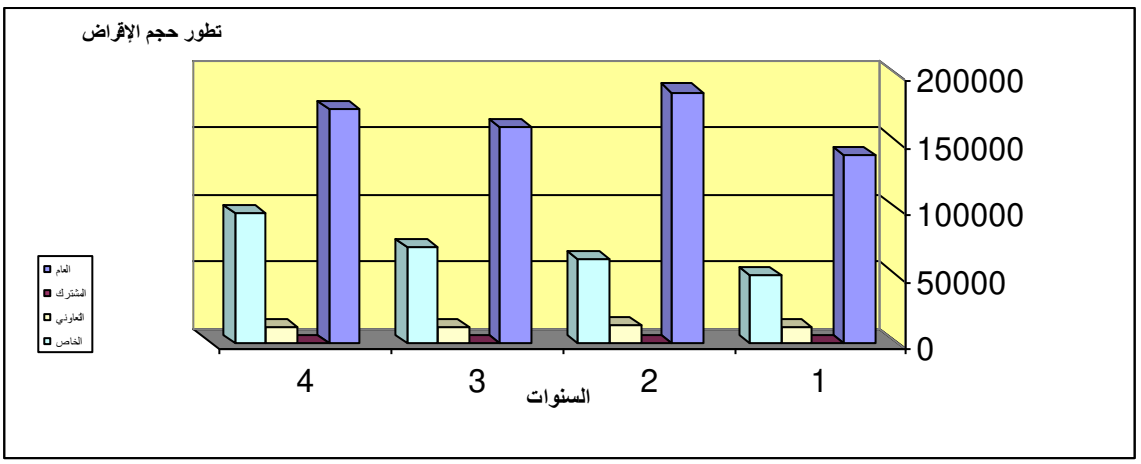

الشكل السابق يوضح أنّ حجم الإقراض المصرفي ازداد من (204.106) مليون ليرة سورية في عام /1995/ إلى (282.634) مليون ليرة سورية في عام/2003/ ، أي أن الزيادة قد بلغت وفق للنسبة المئوية(138.47%) خلال التسع سنوات الماضية، وكما هو واضح بالشكل السابق فإن القروض توزعت بين القطاع العام والخاص بشكل أساسي وكذلك المشترك والتعاوني .

فبالنسبة للقطاع العام نلاحظ أن القروض بلغت (140.439) مليون ل.س في عام /1995/ وفي عام /2000/ ارتفعت لتصل إلى (187.356) مليون ل.س، لكن في عام /2003/ تراجع مقدار القروض الممنوحة إلى(173.976)مليون ل.س، وهذا دليل على أن القطاع المصرفي قد بدأ بالتوجه إلى الطريق السليم في استثمار أمواله التي تعتبر بأغلبها ودائع مصرفية والسبب برأينا يعود إلى نشوء المصارف الخاصة التي تريد استقطاب كل الودائع الخاصة مقابل تقديم القروض إلى القطاع الخاص، لهذا يجب على القطاع المصرفي وضع الخطط الاستثمارية الصحيحة والمجدية اقتصادياً، للحفاظ على رصيد الودائع المتصاعد، ولدعم القطاعات الخاصة من جهة أخرى دون أية قيود تعيق التسهيلات المالية للقطاع المذكور.

أما القروض الممنوحة للقطاع الخاص فقد زادت من(51.145) مليون ل.س في عام /1995/ إلى (96.834) مليون ل.س في عام/2003/ وهذه الزيادة تعتبر خطوة جيدة في السياسات المصرفية، لأن أغلب الودائع من القطاع الخاص،ويجب توجيهها نحو القروض الاستثمارية طويلة الأجل في القطاع الخاص.

وليتم المحافظة على النشاط المصرفي الحكومي في ظل وجود المصارف الخاصة لابد من تحسين السياسات المالية المتبعة فيها، إضافةً إلى تطوير القوانين والتشريعات المالية، ونوعية الخدمات المصرفية، كتغيير أسعار الفائدة المطبقة وآليات الإقراض المتبعة في ظل تثبيت أسعار الصرف قدر ما أمكن.

ثالثاً: النظام المحاسبي المصرفي:

تعتبر المحاسبة في النشاط المصرفي أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتجسد في توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للفئات المستفيدة كافة بهدف وضع الخطط المستقبلية الناجحة واتخاذ القرارات السليمة، ولهذا يعتمد النظام المحاسبي المصرفي على عدة مقومات أساسية وضرورية لتوضيح طبيعة العمليات المصرفية وهي:[11]النظرية المحاسبية(نظرية القيد المزدوج)- المجموعة الدفترية والمستندية- مجموعة القواعد والتعليمات الإجرائية للعمل المحاسبي بالإضافة إلى دليل الحسابات وأدوات الرقابة والتحليل المالي الذي أصبح من المكونات الأساسية للنظام المحاسبي وما ينتج عنه من معلومات وسجلات إحصائية .

2- مخرجات النظام المحاسبي.

1. القوائم المالية المعدة في القطاع المصرفي:

اعتمد النظام المحاسبي المصرفي طريقة المحاسبة المركزية في الإدارة العامة والمحاسبة المستقلة لكل فرع من فروع المصرف التي تظهر نتائج عملياته الخاصة ونتائج استثماره ، أما المحاسبة المركزية في الإدارة العامة فتتولى مسك الحسابات الأساسية وتوحيد الأرصدة الصادرة عن الفروع بصورةٍ دورية في نهاية الدورة المالية، بهدف تنظيم الأوضاع العامة للمصرف والبيانات والحسابات الختامية، أما المحاسبة المستقلة الخاصة بكل فرع فتظهر نتائج أعماله

فقط، وتقسم البيانات الدورية والمعدة في المصارف السورية بموجب الأنظمة النافذة والنظام المحاسبي الموحد إلى قسمين:[12]

- البيانات والأوضاع الدورية الخاصة بالمصرف :وتشمل على بيانات يومية و بيانات شهرية.
- البيانات والأوضاع المقدمة إلى المصرف المركزي والجهات الرقابية الأخرى: وتشمل الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، بيان شهري عن الموجودات والمطاليب، بيان شهري عن وضع المصرف بالقطع الأجنبي.

أولاً_ قائمة الدخل[13]: تهدف هذه القائمة إلى عكس الطبيعة المالية لأعمال المصرف لأن أغلب مصادر الأموال تأتي من الودائع وعمليات الاقتراض التي يترتب على أساسها التزامات المصرف تجاه أصحاب هذه الودائع والقروض، في حين أن إيرادات المصرف تتجمع لديه نتيجة توظيف الأموال المودعة والمتوفرة لدية، ووفقاً للنظام المحاسبي الموحد يتم إعداد هذه القائمة في عدة حسابات:

i. حساب الاستثمار:ويتحدد بموجبه نتيجة النشاط الاستثماري للمصرف من ربح أو خسارة(الربح التشغيلي).
ii. حساب الأرباح والخسائر: يظهر الأرباح أو الخسائر الصافية بالدورة الحالية.
iii. توزيع الأرباح والخسائر: يوضح هذا الحساب الاقتطاعات التي تتم من الأرباح الصافية (احتياطي قانوني – زيادة رأس المال – احتياطي خاص) والباقي يحول إلى الميزانية النهائية.

ثانياً _ قائمة المركز المالي: وتعنى هذه القائمة بتوفير المعلومات المالية للإدارة وللجهات الرقابية الأخرى لبيان كيفية التصرف بالأموال المودعة لديها، وتختلف عملية إعداد الميزانية الختامية بالقطاع المصرفي عن الوحدات الاقتصادية من حيث ترتيب عناصرها ، حيث يتم ترتيبها وفقاً لدرجة السيولة[14]، وتبدأ بالأصول السائلة ثم الأقل سيولة وصولاً للموجودات الثابتة، أما المطاليب فترتب حسب درجة الاستحقاق.

2. الأسس والاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية: هناك العديد من الأسس التي يتم مراعاتها وتتجسد في: مراعاة السهولة والوضوح والثبات في اتباع السياسات المالية،مراعاة الوقت والاكتفاء بالقوائم المالية المعدة وما يرفق بها من بيانات توضيحية، التزام الإدارة عند إعدادها للقوائم المالية بالعرض الصادق والعادل[15]، كذلك الأمر مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية لتأثيرها الكبير على صحة نتائج الرقابة والتقويم وعلى عمليات التخطيط والقرارات المستقبلية المتخذة من قبل العملاء والإدارة، ومن هذه الخصائص، قابلية الفهم،الملائمة والموثوقية،الحياد والتمثيل الصادق، الحيطة والحذر[16].

3. معايير المحاسبة الدولية وارتباطها بالقوائم المالية: [17] لقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية اهتمامها بكيفية إعداد

القوائم المالية المنشورة،لأنها السبيل الوحيد لحصول المستفيدين الخارجيين على المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم المناسبة ، وفي هذا الصدد أصدرت العديد من المعايير المحاسبية المتعلقة بكيفية إعداد وعرض القوائم مع مراعاة الإفصاح المحاسبي عن كل المعلومات والبيانات التي لا تخّل بقانون السرية المصرفية ،ومن هذه المعايير المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في 1997 والهادف إلى بيان أسس إعداد وعرض البيانات المالية للمصارف بما يضمن مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بسنوات سابقة،كما حدد هذا المعيار الاعتبارات العامة والشاملة لعرض

القوائم المالية والإرشادات الخاصة بمكونات الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح لمحتوى القوائم المالية، أيضاً إطار إعداد وعرض القوائم المالية الذي يتولى وضع المفاهيم الأساسية إعداد القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية والمالية إلى حد سواء، كذلك الأمر المعيار الدولي (30) الخاص بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة ، مشيراً إلى ضرورة إعداد الحسابات الختامية والميزانية على شكل قائمة لأنها أكثر فائدة وسهولة في عملية المقارنة بين عدة سنوات.

وبناء على ذلك قامت الباحثة بإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية على شكل قوائم لأنها أكثر تجانساً مع المعايير الدولية وأكثر فائدة لعملية التحليل المالي وتقويم الأداء.

3- التحليل المالي.

1. **مفهوم التحليل المالي:**[1] يعتبر التحليل المالي من الموضوعات الهامة التي تناولتها الدراسات الحديثة،لأنه لا يخرج في جوهره عن الدراسة التحليلية المفصلة للبيانات المنشورة بالقوائم المالية المعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وقد عرف التحليل المالي المحاسبي بأنه عملية منظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة بهدف بلورتها وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون متخفية وراء الأرقام بما يفيد في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية[18].

2. **أهداف التحليل المالي:** تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التحليل المالي لأن العناصر الواردة بشكلها المطلق لا توفر إجابات مقنعة حول استفسار الجهات المستفيدة منها لهذا لابد من اللجوء إلى أسلوب يفسر ما تخفية تلك العناصر والأرقام وراءها من حقائق ذات دلالات ،إضافة إلى إبراز الارتباطات فيما بينها، ويهدف التحليل المالي بالقطاع المصرفي إلى التحقق وبشكل جذري من سلامة المركز المالي ، أيضاً بيان مقدار السيولة التي يحتفظ بها المصرف لأداء الالتزامات المترتبة عليه عند الطلب وبيان كفاءته في مجال التوظيف والاستثمار.

3. **مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:** تمثل البيانات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي بيانات أساسية للبدء بعملية التحليل المالي، ولتصل هذه البيانات إلى غايتها بموضوعية لابد من توفر مدخلات دقيقة لأن دقة البيانات تسهم بدرجة كبيرة في دقة النتائج العملية التحليلية، ومن ثم موضوعية القرارات المتخذة بناءً عليها[19].

4. **أساليب التحليل المالي:** تتعدد أساليب التحليل بتعدد أهداف وغايات المحلل المالي، وهناك العديد من الاعتبارات الواجب مراعاتها لاختيار أسلوب التحليل المناسب، كالثقة في البيانات الواردة، المنهج المحاسبي المعتمد، عدم التوقف عند حساب مؤشر مالي واحد دون سواه لأنه لا يعطي توضيحاً دقيقاً عن الوضع المالي والمهني، ومن أساليب التحليل المالي:

أ- التحليل المقارن للقوائم المالية :يقسم هذا بدوره إلى أسلوبين هما التحليل الأفقي والتحليل الرأسي.

ب- التحليل المالي وفق النسب المالية:حيث يعتبر هذا الأسلوب من أكثر أساليب التحليل المالي استخداماً وشيوعاً،باعتبار أنه

يسهم في توفير مؤشرات مالية ذات دلالة وواضحة وهامة لتقويم كفاءة أداء الإدارة وفعالية النشاط المالي،كذلك الأمر قدرتها على كشف مواطن الخلل والقوة للنشاط المصرفي، والمساهمة في رسم الخطط المستقبلية بناءً على النتائج الصادرة.

4- التحليل المالي في القطاع المصرفي:

المعايير والمؤشرات المستخدمة في عملية التحليل المالي تمكن الجهات الرقابية من الحكم الدقيق على أداء المصرف، وتجعل الإدارة قادرة على وضع الخطط المستقبلية الكفيلة بتحسين أسلوب العمل المتبع، وكلما كانت القوائم المالية موضوعية في عرضها كانت نتائج التحليل أكثر صدقاً وفعالية ، ويمكن تبويب هذه المؤشرات ضمن المجموعات الآتية[20]:

1. مؤشرات السيولة وتشمل على: نسب السيولة السريعة والعامة، ونسب السيولة وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف(نسبة الوضع النقدي، الاكتتاب بأسناد الدين العام).
2. مؤشرات مصادر الأموال وتشمل: الوزن النسبي للأموال الخاصة،نسبة الأموال الخاصة إلى الودائع، نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع مصادر التمويل الخارجي، معدل نمو الودائع.
3. مؤشرات التوظيف وتشمل على: الوزن النسبي للتوظيفات، نسبة التوظيفات إلى الودائع، نسبة الأموال الخاصة إلى التوظيفات.
4. مؤشرات التكاليف والربحية وتشمل على:- تحليل التكاليف:وتتضمن: الوزن النسبي للنفقات العامة للإدارة، الوزن النسبي لنفقات الاستثمار، نسبة نفقات الاستثمار إلى إيرادات الاستثمار، نسبة الفوائد المقبوضة إلى الفوائد المدفوعة.

- تحليل الربحية: وتتضمن: نسبة ربح الاستثمار إلى إيرادات الاستثمار، العائد على الأموال الخاصة، العائد على الأموال المتاحة للاستثمار.

5- تقويم أداء المصارف.[2]

أولاً:مفهوم تقويم الأداء[21]: يعّرف تقويم الأداء بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجةٍ عالية من الكفاءة، وهذا التعريف يسهم في توضيح مظهرين هما[22]:

الأول: يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أو المخططة ، ويعرف بتقويم فعالية الأداء.

الثاني: يتعلق بمدى ملائمة وكفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف ويعرف بتقويم كفاءة الأداء.

وعملية تقويم الأداء في النشاط المصرفي تتطلب التقيد بالمظهرين معاً فعالية وكفاءة الأداء، لأن السعي لتحقيق الأرباح وزيادتها يحتاج إلى تقويم الكفاءة ،أما تحقيق أهداف السيولة وغيرها من الأهداف المتعلقة بالنشاط المصرفي فتحتاج إلى تقويم الفعالية: أي أن عملية تقويم الأداء تسعى لتطوير القطاع المصرفي بأكملة ليصبح موازياً وفي مقدمة المصارف العربية المتطورة، وذلك بتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة من جهة، ورفع ثقة المتعاملين معه بتحقيق أفضل الموارد المالية لهم وأقل الأعباء والالتزامات المترتبة عليهم من جهةٍ أخرى[23].

ثانياً: أهداف تقويم الأداء: الهدف الأساسي لتقويم الأداء يتجسد في تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد وللوصول إلى هذا الهدف لابد من تحقيق عدد من الأهداف النوعية المتعلقة أساساً بإمداد الوظيفة التخطيطية والإشرافية بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من حسن أدائهم لمهامهم، وليتم تحقيق الهدف الأساسي لتقويم الأداء وأهدافه الفرعية المكملة له يجب أن يتميز بعددٍ من الخصائص أهمها: شموله لفروع وأقسام النشاط المصرفي كافة، ارتباط تقويم الأداء بالوظائف الإدارية الأخرى

كالتنظيمية والتخطيطية، وضرورة تمتع هذه الأهداف بالواقعية والموضوعية، والقدرة العالية للقائمين عليها بتحقيق نتائج ايجابية ، كذلك الأمر تمتع هذه العملية بالمرونة والقدرة على التطور الدائم لتتماشى مع التطورات والتغييرات الحاصلة في البنية الاقتصادية عموما والنشاط المصرفي خصوصاً[24].

ثالثاً: الأسس العامة لتقويم الأداء[25]: من الأسس الواجب تطبيقها عند تقويم الأداء:

1. تحديد الأهداف: لأنها الخطوة الأولى في عملية تقويم الأداء،ولأن الهدف الأساسي للمصرف هو تنمية نشاطه وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي.
2. وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل: بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلاً يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل المصرفي،حيث يتم رسم خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط المصرفي ومن ثم التنسيق بين هذه الخطط للوصول إلى خطةٍ شاملة ومتكاملة.
3. تحديد مراكز المسؤولية: تعتبر مرحلة تحديد مراكز المسؤولية خطوة رئيسة في بناء نظام الرقابة وتقييم الأداء لأن تحديدها يقوم على أساس مبادئ التقسيم الإداري،حيث يخضع كل قسم من أقسام المصرف إلى رقابة وإشراف مسؤول خاص.
4. تحديد معايير الأداء: تمثل معايير الأداء مؤشرات تزود المسؤولين عن رقابة النشاط بأساس سليم لمقارنة الأداء الفعلي بما خطط له وتحديد المعايير من المراحل الصعبة في عملية تقويم الأداء نتيجة لتعدد مؤشرات الأداء المتاحة التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام[26].

رابعاً: تقويم أداء المصارف في ظل استخدام النظم الالكترونية وبيان دورها في تطوير آلية عملها.

التطورات التي تشهدها القطاعات الاقتصادية والخدمية والعلمية دفعت بالقطاع المصرفي إلى تطوير وتحديث نفسة بما يتلاءم معها، لأنه يمثل الركيزة الأساسية لها، والانطلاقة الصحيحة لتقدم المجتمع وازدهاره ،لكن استخدام الأجهزة الالكترونية لايعني تغير جوهر الخدمات المصرفية[27]،بل الوسائل والأساليب المستخدمة لتقديم هذه الخدمات هي التي تغيرت،كاستخدام بطاقات الائتمان والصراف الآلي، ونظم التحويل المالي الآلي المعتمدة على شبكات الحواسب الآلية، وغيرة من الخدمات التي يمكن

الحصول عليها عن طريق شبكة الانترنيت[28] .

وتقويم أداء النشاط المصرفي في ظل النظم المحاسبية الالكترونية، ستمكن الجهات الرقابية والراغبين بتقييم الوضع المالي للمصرف من مراقبة العمل المصرفي من بداية الدورة المالية حتى نهايتها، لكن لابد من تمتع القائم بعملية التحليل المالي لتقويم الأداء بالخبرة العملية والعلمية في مجال العمل المصرفي والتحليل المالي والقوانين والتشريعات المصرفية بالإضافة إلى خبرته العالية في مجال الحواسب الالكترونية،وتنطلق عملية الرقابة وتقويم الأداء بدءاً من تشغيل المعلومات وإنجاز الخدمات المصرفية وتسجيلها في الدفاتر وتحرير السجلات الخاصة بها انتهاءً بالقوائم المالية القابلة للنشر، بشكل عام استخدام النظم المحاسبية الالكترونية أسهم بشكل فعال في تطوير وتحسين طرق وأساليب الرقابة المصرفية التي تضمن استمرارية العمل.

6- دراسة وتقويم أداء النشاط المصرفي باستخدام أدوات التحليل المالي:

وقد اعتمدت الباحثة على أسلوب التحليل المالي لتقويم كفاءة أداء النشاط المصرفي لأن المصرف ما يزال حتى الآن يقدم الخدمات التقليدية ويوثق عملياته وفقاً للنظام المحاسبي اليدوي.

قائمة المركز المالي المقارنة:

تشير القوائم المالية إلى تناقص نسب النقدية في الصندوق ولدى المصرف المركزي لعام (2003 عن 2002)كما يلي(21.49 إلى49.06) عما هي عليه في عام(2001) وهذا الانخفاض كما هو واضح بالقيم المطلقة في الجدول الآتي يبين انخفاض مقدار السيولة السريعة بالمصرف مقابل زيادة نسب الإقراض من (16.10 إلى 192.56،، ومن 51.56 إلى 240.461) بالنسبة إلى أنواع القروض والسلف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وكذلك الممنوحة بضمانات عينية وشخصية، وانخفاض مقدار السيولة السريعة لا يعني ضعف خبرة الإدارة المصرفية ،بل على العكس لأن ارتفاع نسب السيولة السريعة من وجهة نظر الباحثة لا تحقق هدف الحماية للمودعين باعتبار أنها تقتطع من أموالهم بنسبة لا تتجاوز (15%)، بل أن حماية أموال الغير تتحقق بفاعليه أكبر عند توظيفها في مشاريع استثمارية تعود بالفائدة على المصرف والمجتمع معا، شرط آلا يتعرض المصرف لمخاطر الإقراض، وهذا الشرط متحقق لدى المصارف الحكومية بشكل نسبي، لأنها لاتمنح القروض إلا بضمانات مختلفة، ولأن أموال الغير مؤمن عليها من قبل الدولة من جهةٍ أخرى باعتبارها مصارف محلية،أما ارتفاع نسب القروض الممنوحة فتعبر عن كفاءة السياسات التوظيفية للإدارة المصرفية، وعن نجاح الخطط المستقبلية التي ترسمها الإدارة، إضافةً إلى سلامة القرارات التي اتبعتها بشأن تخفيف القيود على عمليات الإقراض وما قدمته من تسهيلات جديدة.

كذلك الأمر توضح الميزانية المقارنة حركة الودائع على اختلاف أنواعها، حيث ازدادت الودائع في عام(2003 عن 2002) بمقدار (4429–79.4%) للودائع تحت الطلب وحسابات جارية دائنة، أما الودائع لأجل وودائع التوفير فقد ارتفعت بمقدار (744– 21.09%)، وهذا التحسن والارتفاع في الودائع دليل على القدرة العالية للإدارة المصرفية في جذب العملاء إليها مع تأمين الضمان لودائعهم، فضلاً عن منحهم الفوائد المناسبة، وإعطائهم أولوية الحصول على قروض عن باقي العملاء ، إضافةً إلى ضمان الدولة لإجمالي الودائع المصرفية، أما ارتفاع الأموال المستقرضة فلا يعني بالضرورة زيادة التزامات المصرف تجاه الغير لأن استثمار المصرف لهذه الأموال في مشاريع تنموية تعود عليه وعلى المجتمع لأجل طويل بفائدة تفوق الفائدة المترتبة عليه نتيجة الاقتراض.

قائمة الدخل المقارنة:

تسهم هذه المقارنة في الكشف عن مدى واتجاه التغير في الإيرادات والمصروفات ،لأن الإدارة المصرفية تسعى جاهده إلى زيادة عائدات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية على الفوائد المستحقة على الودائع والمستلزمات المالية الأخرى، وأهم ما يلاحظ في القائمة المقارنة هو زيادة صافي الفوائد المقبوضة بمقدار (129-26.11) في سنة 2002 ، وفي سنة 20032 ازدادت عما كانت عليه في 2002بمقدار (288- 46.22)، وهذا التحسن في مقدار الفوائد يعود إلى زيادة الأموال المستثمرة فيه، أيضاً تطور الفوائد المدفوعة وإن كان أقل من الفوائد المقبوضة فهو دليل على ارتفاع مقدار الأموال المودعة في المصرف، نتيجة تحسن نوعية الخدمات التي يقدمها ، إضافةً إلى تحسن الإيرادات الأخرى المتأثرة بالسياسات المالية الإدارية المتخذة بالمصرف كافة.

التحليل الأفقي:

في هذا الأسلوب تم اعتبار سنة(2001) سنة أساس وكل من(2002-2003) سنة مقارنة، بهدف متابعة التطور النسبي لعناصر القوائم المالية ، وهذا واضح في الجدولين (10/9) والأعمدة (7/5) ، وتشير الدراسة بشكل عام إلى تحسن مستوى أداء نشاط الإدارة المصرفية، حيث أن السيولة النقدية الجاهزة انخفضت بينما القروض والسلف الممنوحة ارتفعت وهذا الارتفاع في عمليات الإقراض دليل على سلامة تنفيذ السياسات التوظيفية في خطة المصرف الصناعي، لأن ارتفاع نسبة السيولة لا تعبر عن كفاءة الإدارة المصرفية إلا من حيث توفير مستلزمات العملاء بوقت سريع، وإذ إنّ هدف الأمان يتحقق عندما تستطيع الإدارة المصرفية التوفيق بين هدفي السيولة والربحية من خلال توظيف الجزء الهام من الموارد المالية في المشاريع الاستثمارية الطويلة والمتوسطة الأجل التي تعود على المصرف بالعائد الكبير هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى الاحتفاظ بنسب السيولة التي تراها ضرورية لسداد الالتزامات المترتبة عليه، وتحديد أسعار الفائدة وفقاً لفترة إيداع الودائع لعبت دوراً هاماً في تشجيع العملاء على إيداع أموالهم لفترة تزيد عن السنة، وبشكل عام يمكن القول إن الإدارة المصرفية تسير بخطى ثابتة لتحسين مستوى النشاط المصرفي ورفع كفاءة أدائه.

وفيما يتعلق بعناصر قائمة الدخل فنلاحظ أن الفوائد ارتفعت من (26.11%إلى84.41%) على التوالي عما كانت عليه في سنة الأساس، وهذا الارتفاع يشير إلى السياسات التوظيفية السليمة المتبعة من قبل الإدارة المصرفية، كما نلاحظ ارتفاع نسبة الإيرادات الأخرى (99.07/50.47) وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن الإدارة المصرفية تحتاج إلى مزيد من التطور والتحسين في نوعية خدماتها لتزداد العوائد المالية الناتجة عن أنشطة استثمارية أخرى بخلاف عوائد الإقراض والتسليف، لأن التنوع في النشاط المصرفي يسهم في تنوع الإيرادات المالية ، مثلاً اتجاهه إلى التعامل بالعملات الأجنبية، الدخول كشريك في الشركات المساهمة التي بدأت بالانتشار في سوريا منذ مطلع 2004، منح القروض الاستثمارية طويلة الأجل.

وفتما يلي توضيح لشكل قائمة المركز المالي المعدة وفقاً لأسلوب التحليل المقارن.

الجدول رقم (5) يبين قائمة المركز المالي وفقاً لأسلوب التحليل المقارن للسنوات /2001-2002-2003/ (مقدرة بملايين الليرات السورية)

رقم الحساب	البيـــــان	2001	النسبة المئوية	2002	النسبة المئوية	2003	النسبة المئوية	التغير بين 2001/ 2002	النسبة المئوية للتغير	التغير بين 2003/2002	النسبة المئوية للتغير
10	نقد في الصندوق وفي المصرف المركزي	2638	100	2071	78.5	1055	40	(567)	(21.5)	(1016)	(49.1)
12-11	المصارف المحلية	264	100	438	165.9	192	72.7	174	65.9	(246)	(56.2)
17-16	محفظة الأوراق التجارية	1686	100	2147	127.3	3281	194.6	461	27.3	1134	52.8
18	القيم برسم القبض لأجل قصير	10	100	14	140	33	330	4	40	19	135.71
19	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	1956	100	2271	116.1	6644	339.7	315	16.1	4373	192.6
20	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية	1249	100	1893	151.6	6445	516	644	51.6	4552	240.5
22-21	حسابات مدينة أخرى	1474	100	1632	110.7	1608	109.1	158	10.7	(24)	(1.5)
23	الاستثمارات المالية والمأسهمات	549	100	766	139.5	776	141.3	217	39.52	10	1.31
26	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	1572	100	1734	110.3	2113	134.4	162	10.3	379	21.9
27	الأموال الثابتة والموجودات الأخرى(27-46)	89	100	130	146.1	113	127	41	46.1	(17)	(13.1)
	مجمـــوع الموجودات	11487	100	13096		22260					
9	الحسابـــات النظامـية		100								
902-904	الكفالات والقبولات وضمانات احتياطية	3282	100	9853	300.2	19108	582.2	6571	200	9255	93.9
905-907	حسابات نظامية أخرى	5433	100	1093	20.1	1653	30.4	(4340)	(80)	560	51.2
	مجموع الأصـــول	20202	100	24042		43021					
	الخصـــوم		100								
30	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية	4491	100	5576	124.2	10005	222.8	1085	24.2	4429	79.4

										الدائنة	
21.1	744	24.5	694	150.8	4271	124.5	3527	100	2833	الودائع لأجل وودائع التوفير	31
726.1	1278	(29.1)	(72)	586.3	1454	71	176	100	248	المصارف المقيمة	33
18.18	36	11.24	20	131.5	234	111.2	198	100	178	أرصدة دائنة أخرى	34-35-37
(2.6)	(4)	371.9	119	459.4	147	471.9	151	100	32	مصرف سوريا المركزي	36
18.8	6	6.7	2	126.7	38	106.7	32	100	30	حسابات مجمدة	38
93.6	642	(27.3)	(258)	140.7	1328	72.8	686	100	944	الأموال المستقرضة	39
455.9	1240	(54.2)	(322)	254.6	1512	45.8	272	100	594	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	44
30.3	558	14.6	235	149.4	2398	114.6	1840	100	1605	المؤن والفوائد المحفوظة	45
36.2	47	19.3	21	162.3	177	119.3	130	100	109	الاحتياطيات	47
20.1	59	7.7	21	129.4	352	107.7	293	100	272	رأس المال المدفوع	47
	-			100	73	100	73	100	73	المشاريع الاستثمارية تنفيذاً للخطة	47
82.1	64	143.8	64	443.7	142	243.8	78	100	32	أرباح مدورة من السنين السابقة	490
103.1	66	39.1	18	282.6	130	139.1	64	100	46	أرباح الدورة الحالية	491
					22260		13096	100	11487	مجمـــــوع المطاليب	
89.7	9815	25.6	2231	238.2	20761	125.6	10946	100	8715	المقابل للحسابات النظامية	912-917
79	18979	19	3840		43021		24042	100	20202	مجموع المطاليب	

الجدول رقم (6) يبين قائمة الدخل المعدة وفقاً لأسلوب التحليل المقارن للسنوات /2001- 2002- 2003/ (مقدرة بملايين الليرات السوري)

رقم الحساب	البيـــــــــان	2001	النسبة المئوية	2002	النسبة المئوية	2003	النسبة المئوية	التغير بين 2001/ 2002	النسبة المئوية للتغير	التغير بين 2003/2002	النسبة المئوية للتغير
70	الفوائد المقبوضة	494	100	623	126.1	911	184.4	129	26.1	288	46.2
60	الفوائد المدفوعة	(318)	100	(406)	(127.7)	(444)	(139.6)	(88)	27.7	(38)	(9.4)
	صافي الدخل من الفوائد	176	100	217	123.3	467	265.3	–	–	–	–
	الدخل بدون الفوائد							–	–	–	–
71	العمولات المقبوضة	89	100	138	155.1	182	204.5	49	55.1	44	31.9
73	إيرادات محفظة الأوراق المالية	15	100	20	133.3	24	160	5	33.3	4	20
74	استرداد نفقات عامة للإدارة	2	100	2	100	2	100	–	–	–	–
76	إيرادات الأموال الخاصة بالمصرف	1	100	1	100	5	500	–	–	4	400
	إجمالي الدخل بدون الفوائد	107	100	161	–	213	–	–	–	–	–
	المصروفات بدون الفوائد				–		–	–	–	–	–
50	الرواتب والأجور ومتمماتها	(46)	100	(53)	(115.2)	(55)	(119.6)	(7)	15.2	2	3.8
51	التعويضات الخاصة بالموظفين	(26)	100	(29)	(111.5)	(32)	(123.1)	(3)	11.5	3	10.3
52	نفقات النقل والانتقال	–		(1)	–	(1)	–	–	–	–	–
53	الأعباء الاجتماعية	(17)	100	(20)	(117.6)	(21)	(123.5)	(3)	17.7	1	5
54	الإيجارات وتوابعها والتأمين	(8)	100	(7)	(87.5)	(8)	(100)	(1)	(12.5)	1	14.3-
55	اللوازم والقرطاسية والمطبوعات	(4)	100	(5)	(125)	(5)	(125)	1	25	–	–
56	إصلاح وصيانة الموجودات	(6)	100	(6)	(100)	(8)	(133.3)	–	–	2	33.3
57	الرسوم والضرائب(للعقارات المرهونة)	(2)	100	(2)	(100)	(1)	(50)	–	–	(1)	(50)
59	النفقات المختلفة	(3)	100	(4)	133.3	(5)	(166.7)	1	33.3	1	25
61	العمولات المدفوعة	(4)	100	(5)	(125)	(5)	(125)	1	25	–	–
63	المؤونات	(15)	100	(16)	(106.7)	(16)	(106.7)	1	6.7	–	–

64	الاستهلاكات	(11)	100	(15)	(136.4)	(18)	(163.6)	4	36.4	3	20
	إجمالي المصروفات بدون الفوائد	(142)	100	(163)		(175)		–	–	–	–
810	إجمالي الدخل (نتيجة حساب الاستثمار)	141	100	215		505		–	–	–	–
	ضريبة الدخل	(86)	100	(123)		(297)					
	صافي دخل الاستثمار بعد اقتطاع الضريبة	55	100	92		208					
813	واردات السنين السابقة	20	100	12	60	25	125	(8)	(40)	13	108.3
814	الاستردادات من المؤونات	1	100	1	100	2	200	–	–	1	100
816	غرامات تأخير	–	–	2	–	–	–	–	–	–	–
812	نفقات سنين سابقة	–	–	–			–	–	–	–	–
	صافي الدخل قبل التحويل للاحتياطيات	76	100	107		235		–	–	–	–
8310	احتياطي قانوني	8	100	11	137.5	24	300	3	37.5	13	118.2
8311	احتياطي خاص	7	100	11	157.1	24	342.9	4	57.1	13	118.2
8312	زيادة رأس المال	15	100	21	140	59	393.3	6	40	38	181
	صافي الدخل المعد للتوزيع	46	100	64		128		18	39.1	64	100

التحليل الرأسي : يقوم هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية المختلفة في المصرف، بإيجاد نسبة كل عنصر من عناصر القوائم المالية إلى إجمالي الأصول، أي يتم تحديد كل بند إلى الإجمالي مضروباً بنسبة مئوية، ويبين الجدولان الآتيان مقدار التغير والتطور في عناصر القوائم المالية بالنسبة إلى إجمالي الخصوم والأصول،

فنلاحظ أن نسبة النقدية إلى **إجمالي الأصول** قد بلغت في القوائم المالية للسنوات الثلاث على التوالي (22.97%- 15.8%- 4.74%) وهذا الانخفاض في مقدار السيولة ناتج عن سعي الإدارة إلى توظيف القسم الأعظم من مواردها المالية.

أما بالنسبة إلى القروض والسلف الممنوحة فنلاحظ ارتفاعاً في نسبة عمليات الإقراض إلى إجمالي الأصول، وسعي الإدارة إلى جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الذين يرغبون بإقامة مشاريع استثمارية ضخمة للاقتراض منه،كان لابد من تحسين نوعية خدماتها المالية وتسهيلاتها الائتمانية، لأن منح القروض لأجل طويل يحقق للمصرف العوائد المالية الطويلة الأجل والمضمونة، ويبث الثقة في نفوس العملاء لتشجيع تعاملهم مع هذا المصرف، وأما نسبة الودائع إلى إجمالي الخصوم، فإنها تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض على التوالي(64.14/69.5/63.7)بالرغم من ارتفاع مقدار الودائع لديه من عام لأخر، وهذا الارتفاع دليل على كفاءة الإدارة في امتلاك صفة الإقناع لجذب العملاء ، لكن على الإدارة بالمقابل توخي الحذر بعدم اعتمادها على قطاع معين دون آخر في جذب الودائع ، بل أن تعتمد التنويع في القطاعات لتضمن عدم سحب هذه الودائع في فترات متقاربة، في حين أن الأموال المستقرضة من الخارج ووفق النسب الواردة بالجدول (9) قد تناقصت نسبتها إلى إجمالي الخصوم، وهذا يشير إلى زيادة اعتماد الإدارة المصرفية على محفظة مواردها المالية في تأمين مستلزمات السيولة، ومنح القروض والسلف إلى القطاعات المختلفة.

الجدول (7) يبين مصادر التمويل الخارجي، ومصادر التمويل الداخلي

السنوات	مصادر التمويل الداخلي	مصادر التمويل الخارجي	التوظيفات
2001	19.5	80.5	55.4
2002	19	81	60.7
2003	15	85	80.67

وإذا قارنا بينهما فإننا نلاحظ أن نسبة مصادر التمويل الخارجي مجتمعةً أكبر بأضعاف من مصادر التمويل الداخلي، والسبب في ذلك يعود إلى أن المصرف هو مصرف خدمي بالدرجة الأولى وحكومي بالدرجة الثانية ، أي أنه يعتمد على الأموال المودعة لدية في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال منح القروض والسلف، والمشكلة الحقيقة لا تكمن في أيهما أكبر لكن في كيفية توظيف هذه الأموال وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة ،لتحقيق هدف الأمان الذي يمثل الهدف الأساسي لاستمرارية المصرف في ممارسة نشاطة، وفي تقدمة وقدرته على منافسة القطاع المصرفي الخاص الذي أنشئ لخدمة العملاء والمستثمرين.

أما إذا قارنا بين مصادر الأموال الخارجية والتوظيفات فنلاحظ:

أن أكثر من (85%) من مصادر التمويل الخارجي مسؤولة عن توظيفات المصرف في مشاريع واستثمارات تحقق له عوائد مالية عالية، كما أن ازدياد مصادر التمويل الخارجية و التوظيفات يشير إلى قدرة الإدارة المصرفية العالية في ترويج خدماتها بطريقة تجذب أكبر عدد ممكن من العملاء إلى الافتراض منه ، إضافةً للتسهيلات التي

اتخذتها الإدارة المصرفية بشأن تخفيف القيود والشروط والإجراءات الإدارية المعقدة التي يتوجب على المقترض تنفيذها قبل حصولة على القرض.

قائمة الدخل وفقاً لأسلوب التحليل الرأسي:

توضح عملية المقارنة بين قوائم الدخل لثلاث سنوات متتالية وفقاً لأسلوب التحليل الرأسي ،مقدار التغير والتطور في نسب الإيرادات والمصروفات، حيث إن الفوائد المتحققة للمصرف من توظيف أمواله في عمليات الإقراض قد بلغت على التوالي:

الجدول رقم (8) يبين الفرق بين عائد الإقراض وتكاليف الإقتراض

السنوات	عائد القروض(الفوائد المقبوضة)	تكاليف الودائع والاقتراض(الفوائد المدفوعة)
2001	82.2	52.9
2002	79.5	51.8
2003	81.8	39.5

تشير هذه التغيرات في نسب الفوائد المقبوضة والمدفوعة إلى سلامة السياسة المصرفية فيما يتعلق بتوظيف الأموال المودعة لدية وقدرته على جذب أكبر قدر ممكن من الودائع، أي أنها استطاعت توظيف أموالها في مشاريع استثمارية تحقق فوائد مالية تفوق الفوائد المالية التي يدفعها المصرف للأموال المودعة لديه، مع الإشارة إلى نقطةٍ هامة، وهي أن المصرف مازال متأخراً عن غيرة من المصارف بشأن توظيف موارده المالية، والسبب في ذلك يعود إلى العقبات والشروط الصعبة أمام العملاء والصناعيين المستثمرين الذين يحتاجون إلى قروض لدعم صناعاتهم،

أما إيرادات محفظة الأوراق المالية وإن كانت قليلة بسبب اقتصارها على الأوراق المالية الحكومية فإنها في تأرجح بين الزيادة والنقصان، وهذا دليل على وجود خلل في السياسة المالية للإدارة لعدم خوضها في مجال الأوراق المالية لأنها نقدية شبة سريعة وتدعم هدف السيولة والربحية معاً للمصرف،كذلك الأمر بالنسبة للإيرادات والمصروفات كافةً التي تتأرجح بين الصعود والهبوط.

بشكل عام الإدارة المصرفية تميل إلى الثبات في سياستها المالية، وهذا الثبات يحقق الجمود في مستوى النشاط المصرفي ، ويمنعه من اقتحام السوق الخاصة والمساهمة في مشاريع استثمارية ضخمة ، إضافةً إلى الصعوبة في فتح المجال أمام العملاء لإيداع أموالهم بالمصارف الحكومية بدلاً من إيداعها بالمصارف الخاصة، لهذا يتوجب على الإدارة المصرفية أن تنهي مرحلة التنظير والخطابات لتبدأ مرحلة العمل الجدي القادر على منافسة المصارف الخاصة، من خلال توفير الخدمات المصرفية المتطورة كافة،وتقديم كل التسهيلات المالية الداعمة للمستثمرين، كذلك الأمر لابد للمصرف الصناعي من الاتجاة نحو سياسة المصارف الشاملة لأنه المصرف المسؤول عن دعم البنية الصناعية في البلد والتي ترتبط بشكل أساسي بالتجارة،أي لابد من توسيع نطاق نشاطة والاتجاة إلى التعامل بالعملات الأجنبية مع ضرورة توفير الصراف الآلي في الأسواق لتتيح للمستثمرين حرية سحب أموالهم.

الجدول رقم (9) يبين قائمة المركز المالي المعدة وفقاً لأسلوب التحليل الرأسي للأعوام/ 2001-2002 -2003/(مقدرة بملايين الليرات السورية)

رقم الحساب	البيـــــــــان	2001	2002	2003	التوزيع النسبي للسنة المالية مضروباً بالمئه		
					2001	2002	2003
	الأصـــــــــول						
10	نقد في الصندوق وفي المصرف المركزي	2638	2071	1055	22.97	15.8	4.74
12-11	المصارف المحلية	264	438	192	2.3	3.3	0.86
17-16	محفظة الأوراق التجارية	1686	2147	3281	14.7	16.4	14.74
18	القيم برسم القبض لأجل قصير	10	14	33	0.08	0.1	0.15
19	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	1956	2271	6644	17	17.3	29.85
20	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية	1249	1893	6445	10.9	14.5	28.95
22-21	حسابات مدينة أخرى	1474	1632	1608	12.8	12.5	7.22
23	الاستثمارات المالية والمأسهمات	549	766	776	4.8	5.8	3.49
26	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	1572	1734	2113	13.7	13.2	9.5
27	الأموال الثابتة والموجودات الأخرى(27-46)	89	130	113	0.8	0.99	0.51
	مجمـــوع الموجودات	11487	13096	22260	100	100	100
9	الحسابـــات النظامـية						
904-902	الكفالات والقبولات وضمانات احتياطية	3282	9853	19108	37.7	90.01	92.04
907-905	حسابات نظامية أخرى	5433	1093	1653	62.3	9.99	7.96
	مجموع الأصـــــــول	20202	24042	43021	100	100	100
	الخصـــــــــوم						
30	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	4491	5576	10005	39	42.6	44.95
31	الودائع لأجل وودائع التوفير	2833	3527	4271	24.7	26.9	19.19
33	المصارف المقيمة	248	176	1454	2.2	1	6.53
37-35-34	أرصدة دائنة أخرى	178	198	234	1.5	1.5	1.05
36	مصرف سوريا المركزي	30	32	147	0.3	1.2	0.66

38	حسابات مجمدة	30	32	38	0.3	0.2	0.17
39	الأموال المستقرضة	944	686	1328	8.2	5.2	5.97
44	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	594	272	1512	5.2	2	6.8
45	المؤن والفوائد المحفوظة	1605	1840	2398	13.9	14	10.77
47	الاحتياطيات	109	293	177	1	1	0.8
47	رأس المال المدفوع	272	293	352	2.4	2.2	1.58
47	المشاريع الاستثمارية تنفيذاً للخطة	73	73	73	1	1	0.33
490	أرباح مدورة من السنين السابقة	32	78	142	0.3	1	0.64
491	أرباح الدورة الحالية	46	64	129	0.4	0.5	0.58
	مجمـــــوع المطاليب	11487	13096	22260	100	100	100
917-912	المقابل للحسابات النظامية	8715	10946	20761	-	-	-
	مجمـــــوع المطاليب	20202	24042	43021			

الجدول رقم (10) يبين قائمة الدخل المعدة وفقاً لأسلوب التحليل الرأسي للسنوات المالية المدروسة /2001-2002-2003/ (مقدرة بملايين الليرات السورية)

رقم الحساب	البيـــــــــان	2001	2002	2003	التوزيع النسبي للسنة المالية مضروباً بالمئه		
					2001	2002	2003
70	الفوائد المقبوضة	494	623	911	82.5	79.5	81.05
60	الفوائد المدفوعة	(318)	(406)	(444)	(52.9)	(51.8)	(39.5)
	صافي الدخل من الفوائد	176	217	467			
	الدخل بدون الفوائد						
71	العمولات المقبوضة	89	138	182	14.8	17.6	16.19
73	إيرادات محفظة الأوراق المالية	15	20	25	2.5	2.6	2.22
74	استرداد نفقات عامة للإدارة	2	2	2	0.33	0.3	0.18

76	إيرادات الأموال الخاصة بالمصرف	1	1	4	0.17	0.1	0.36
	إجمالي الدخل بدون الفوائد	107	161	213			
	المصروفات بدون الفوائد						
50	الرواتب والأجور ومتمماتها	(46)	(53)	(55)	(7.7)	(6.76)	(4.9)
51	التعويضات الخاصة بالموظفين	(26)	(29)	(32)	(4.33)	(3.7)	(2.85)
52	نفقات النقل والانتقال	–	(1)	(1)	–	(0.13)	(0.09)
53	الأعباء الاجتماعية	(17)	(20)	(21)	(2.83)	(2.6)	(1.87)
54	الإيجارات وتوابعها والتأمين	(8)	(7)	(8)	(1.33)	(0.89)	(0.7)
55	اللوازم والقرطاسية والمطبوعات	(4)	(5)	(5)	(0.67)	(0.64)	(0.44)
56	إصلاح وصيانة الموجودات	(6)	(6)	(8)	(1)	(0.77)	(0.7)
57	الرسوم والضرائب(للعقارات المرهونة)	(2)	(6)	(1)	(0.33)	(0.77)	(0.09)
59	النفقات المختلفة	(3)	(2)	(5)	(0.5)	(0.26)	(0.44)
61	العمولات المدفوعة	(4)	(4)	(5)	(0.67)	(0.5)	(0.44)
63	المؤونات	(15)	(16)	(16)	(2.5)	(2.04)	(1.42)
64	الاستهلاكات	(11)	(15)	(18)	(1.83)	(1.9)	(1.6)
	إجمالي المصروفات بدون الفوائد	(142)	(163)	(175)			
810	إجمالي الدخل (نتيجة حساب الاستثمار)	141	215	505			
	ضريبة الدخل	(86)	(123)	(297)			
	صافي دخل الاستثمار بعد اقتطاع الضريبة	55	92	208			
813	واردات السنين السابقة	20	12	25			
814	الاستردادات من المؤونات	1	1	2			
816	غرامات تأخير	–	2	–			
812	نفقات سنين سابقة	–	–	–			
	صافي الدخل قبل التحويل للاحتياطيات	162	230	235			
831	الاحتياطيات						

8310	احتياطي قانوني	8	11	(24)			
8311	احتياطي خاص	7	11	(24)			
8312	زيادة رأس المال	15	21	(58)			
832	صافي الدخل المعد للتوزيع	46	64				

النتائج:

توصلت الباحثة التي قامت بها الى أهم النتائج:

1. المصرف الصناعي مصرف خدمي ،يعتمد في ممارسة نشاطة على أموال الغير، بدلاً من أمواله الخاصة.
2. ارتفاع فعالية النشاط المصرفي من خلال تحسن مقدار الودائع المصرفية على اختلاف أنواعها ،وزيادة عمليات الإقراض، والمأسهمة في دعم المشاريع الصناعية والاستثمارية للعملاء.
3. التدني الكبير في رصيد حقوق الملكية للمصرف الصناعي بالرغم من أنه المصرف المتخصص الذي يدعم الصناعة والاستثمار في سوريا على اختلاف أنواعها.
4. ارتفاع رصيد الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية المدينة يشل من حركة توظيفها لدى المصرف ،هذا ما دفع المصرف إلى الاعتماد على مصادر أخرى غير الودائع في عمليات الإقراض ، كالأموال المقترضة والأرصدة الدائنة الأخرى.
5. عملية تقويم الأداء تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط ،لإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقاً ، لأن إدارة المصرف تسعى جاهدةً إلى تحسين نوعية خدماته لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة بالمصارف المحلية الأخرى.
6. تحسن عملية الإقراض والتسليف المتعلقة بالقطاع الخاص والحرفي مقارنة بالقطاع العام ،تعتبر نقطة ايجابية في نشاط الإدارة المصرفية وتعبر عن كفاءتها العالية في تطوير آلية العمل المصرفي.
7. سيطرة الجمود على النظام المصرفي فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ومقررات لجنة بازل، بالرغم من مضي زمن طويل نسبياً على صدورها.
8. عدم قدرة المصرف على تقديم الخدمات المصرفية المتطورة والمعتمدة على التكنولوجيا ، وشبكة الاتصالات، نتيجةً لعدم توفر الاعتمادات المالية المطلوبة لتغيير أجهزة المصرف الصناعي، وللانتقال من العمل اليدوي التقليدي إلى العمل الالكتروني الأكثر سرعة ودقة ومصداقية.
9. القوائم المالية معدة في المصرف وفقاً للتعليمات والبيانات الواردة بالنظام المحاسبي الموحد، لكنها غير متجانسة مع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية، من ناحية العرض الشامل لكافة عناصر القوائم المالية.
10. عدم الإفصاح الكافي عن البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل سليم وموافق للمعايير المحاسبية، لأن المصرف لا يفصح عن مقدار الضرائب الممنوحة وكيفية احتسابها، بالإضافة إلى دمج بعض الحسابات مع بعضها البعض.
11. الإجراءات المتخذة بشأن القروض والديون المتعثرة من قبل الإدارة المصرفية سليمة، حيث تقوم بالملاحقة القضائية للعملاء المتأخرين،وإقناعهم بتسديد الديون المترتبة عليهم أو أعادة الاتفاق على تجديد المدة الزمنية لتسديد القرض مقابل تحمله فائدة تأخيريه بمقدار (12.5).
12. عدم قيام المصرف المركزي والوزارة المختصة بالرقابة على النشاط المصرفي في الاهتمام بالمصرف الصناعي كغيرة من المصارف الحكومية الأخرى بالرغم من أنه المصرف الرئيس لدعم الصناعة ولتطوير النشاط الاستثماري في البلد من خلال منحه القروض والتسهيلات المالية للعملاء، في ظل التطور الصناعي الذي تشهده البلاد.

التوصيات:

بناءً على نتائج دراسة وتقويم كفاءة وفعالية النشاط المصرفي للمصرف الصناعي، تقدم الباحثة العديد من المقترحات والتوصيات الهامة للنهوض بالنشاط إلى المستوى الذي يستطيع المصرف من خلاله منافسة المصارف الأخرى وتقديم كل الخدمات التي يتطلبها المستثمرون، **وهذه التوصيات هي:**

1- الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالقطاع المصرفي، لأن هذه المعايير تسهم في الإفصاح عن كل البيانات والمعلومات المالية و المحاسبية الضرورية لإعطاء فكرة واضحة عن طبيعة النشاط المصرفي وأهم الخدمات التي يقدمها، والمعلومات التي تفيد الصناعيين و المستثمرين والباحثين برسم خططهم المستقبلية حول التعامل مع المصرف الصناعي، ولإعداد الدراسات القائمة على التطوير المستمر للنشاط المصرفي وللمؤسسات المالية عموماً.

2- زيادة رأس مال المصرف إلى الحد الذي يسمح له بالمشاركة في دعم المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل ، وللمشاركة مع العديد من المساهمين بإقامة الشركات المساهمة الضخمة، لأن ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى مصادر التمويل توفر الأمان للمصرف وللمتعاملين معه وتسهم في زيادة إيراداته المالية.

3- الاستمرار في متابعة الديون المتعثرة لأن إهمالها يؤدي إلى إضعاف المركز المالي للمصرف بين المصارف الأخرى سواء العامة منها أو الخاصة، ويفقد الثقة لدى أصحاب الودائع المالية المتعاملين معه.

4- إعطاء الإدارة المصرفية الحرية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات المالية التي تراها من مصلحة المصرف والمجتمع معاً، لأن العاملين بالمصرف الصناعي أكثر معرفة وإدراك لطبيعة نشاطهم، وللخدمات التي يمكن أن يقدمها ولنوعية العملاء الذين يتعاملون معه، باعتبار أن القرارات والقوانين المالية الصادرة تعمم على القطاع المصرفي عموماً وهذه العمومية يمكن أن تؤثر على طبيعة النشاط المستقل لكل مصرف.

5- عدم التركيز على قطاع اقتصادي معين للتعامل معه وإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى ، لأن التنوع في العملاء يوفر حيزاً من الأمان فيما يتعلق بعملية إيداع الأموال وإعادة سحبها.

6- تبسيط الإجراءات المتعلقة بمنح المستثمرين والصناعيين القروض لدعم صناعاتهم وتنمية استثماراتهم المحلية، لأن كثرة القيود والعراقيل أمامهم تحد من تعاملهم مع المصرف المدروس وتدفعهم إلى التعامل مع مصارف أخرى أكثر يسراً في التعامل مع العملاء.

7- الاتجاه نحو أتمتة النظام المصرفي بدلاً من الاستمرار بتطبيق النظام المحاسبي اليدوي ، لأن نظم التحويل المالي الإلكتروني قادرة على إعطاء بيانات ومعلومات مالية أكثر دقة ومصداقية وسرعة من النظام اليدوي الذي يحتاج إلى العودة لأكثر من ملف لتوفير المعلومات المناسبة.

8- زيادة الاهتمام بالكوادر العمالية في القطاع المصرفي بإخضاعهم لدورات تدريبية حول أنظمة العمل الإلكتروني، الخدمات المصرفية المقدمة بواسطة الصراف الآلي وشبكة الاتصالات الإلكترونية، أيضاً ضرورة تنقيل العمال بين الأقسام والإدارات للمصرف الواحد، وحتى بين المصارف العاملة ضمن القطاع الواحد لأن هذه العملية تكسب الكادر العمالي الخبرة والمعرفة. وترفع من كفاءة أدائهم الوظيفي وتحسن فعالية النشاط المصرفي ذاته، إضافةً إلى الاهتمام بالوضع المالي لهم ومعاملتهم بشكل خاص ومختلف عن باقي العاملين في دوائر الدولة لأنه كلما كان المستوى الاجتماعي للعمال حسناً كان نشاطهم أكثر فعالية وكفاءة.

9- الاهتمام بالجانب الإعلامي والتسويقي للخدمات المصرفية معتمدين بذلك على أحدث وسائل الإعلام و تكنولوجيا المعلومات،لأن وجود المصارف الخاصة سيؤثر على النشاط المصرفي بشكل عام، لهذا لابد من الاتجاه إلى الترويج للخدمات المصرفية بالوسائل والأساليب التي تضمن زيادة عدد العملاء وزيادة إيرادات المصرف.

10- الانتقال من المصارف المتخصصة الصغيرة إلى المصارف الشاملة، لأنها تمتلك معرفة ودراية بالزبائن، والقدرة المالية والقدرة على دراستها لمشاريع وتمويل التصدير والتجارة الخارجية، أي كلما زاد حجم المصرف ازدادت إمكانياته وأصبح ضمانة للاقتصاد الوطني.

11- السعي لإنشاء فروع جديد للمصرف الصناعي في أنحاء القطر كافة وفق آلية عمل معتمدة على التقنيات التكنولوجية لممارسة النشاطات المصرفية الحديثة، توفير خدمات الصراف الآلي ،وإعداد قسم خاص لإدارة بطاقات الائتمان،وقسم للإعلام عن النشاطات المصرفية بأسلوب يجذب أكبر عدد ممكن من العملاء.

12- فتح المجال أمام الفروع المصرفية المنتشرة في محافظات القطر للمأسهمة بدعم الهيئات والجمعيات القائمة لرعاية ذوي الدخل المحدود والمهنيين والحرفيين الصغار، وتوسيع مجال تعاونها مع هيئة مكافحة البطالة لما لهذا التعاون من فائدة اقتصادية للمجتمع وللمصرف وللأفراد المستفيدين من القروض الممنوحة.

13- الاعتماد على نظام التحليل المالي في القطاع المصرفي بشكل عام، لأنه أحد الأساليب الهامة والضرورية لتقويم كفاءة وفعالية النشاط المصرفي والجهاز الإداري بكاملة،منطلقاً من البيانات والمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية الختامية ضمن التقرير السنوي للمصرف، وإجراء المقارنة بين سنة الدراسة والسنوات السابقة يؤدي الى إعطاء فكرة واضحة عن مستوى التطور والتقدم الذي وصل إليه المصرف ، ولتحيد نقاط ضعفه لتلافيها في المستقبل، إضافةً إلى تفعيل دور الإدارة في التخطيط والرقابة وفقاً للمعايير الدولية والمستجدات الحاصلة على الساحة الاقتصادية، من خلال وضع الخطط الشاملة والجزئية بدقة عالية وبأسلوب يمكّن المصرف من رفع قدرته التنافسية مع المصارف الأخرى ، ومن تحديد الانحرافات الحاصلة أثناء تنفيذ الخطة لمعالجتها فور اكتشافها.

14- إعداد كوادر مؤهلة ومدربة ومتخصصة بمجال التحليل المالي للقيام بنشاطها بكفاءة ومصداقية عالية، وبأسلوب يفسر للدارس والمطلع على نتائج التحليل المالي كل الأمور الهامة والمتعلقة بالأهداف الثلاثة، وهي الأمان، والربحية، والسيولة، ومدى التوازن الذي تحققه الإدارة بالنسبة لهذه الأهداف.

15- التقيد بمقررات لجنة بازل وبمعايير المحاسبة الدولية، لتكون القوائم المالية المتضمنة للبيانات والمعلومات المحاسبية مرآة للوضع وللنشاط المصرفي بأسلوب لا يناقض ماهو مطبق في القطاعات المصرفية المنتشرة بأنحاء العالم كافة، باعتبار أن القطاع المصرفي هو العمود الفقري للبنية الاقتصادية وللتقدم التقني والتكنولوجي.

المراجع:

1. د.كنعان –علي ، 2003، محاضرة بعنوان الإصلاح المصرفي في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية.
2. د. الباسط–هشام، 2001/7/4، تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سوريا، ورقة عمل نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق.
3. www.cbs-bank.com-
4. www.syriafinance.org-
5. التقرير السنوي للمصرف الصناعي السوري،2003.
6. د.الزبيدي–حمزة محمود، 2000، إدارة المصارف ،استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الأردن.
7. د. سقر– أحمد، 1993، *مسؤولية المصارف عن أعمالها وخدماتها*، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
8. المجموعة الإحصائية السورية ،2004.
9. هيكل – سفيان، ماجد العظمة، إشراف د.أديب ميالة، 2003، المصارف الخاصة، تطوير الواقع وأمال المستقبل،القروض المصرفية، الاقتصادية، عدد،23.
10. المجموعة الإحصائية السورية، 2004،ص504.
11. د. ياسين – فؤاد توفيق، عاطف الأخرس، أحمد عبد الله درويش، 1990،محاسبة البنوك، الأهلية للنشر والطباعة،عمان.
12. النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف الصادر بقرارمن المؤسسة الاقتصادية السورية، 1966.
13. د.حماد– طارق عبد العال، 2001، تقييم أداء البنوك وتحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

د. خليل الشماع، خالد أمين عبد الله: التحليل المالي للمصارف،اتحاد المصارف العربية، 1990.

14. د.فلوح– صافي، 1998، محاسبة المنشآت المالية، الطبعة السابعة ،منشورات جامعة دمشق.
15. د.مطر– محمد، 1993،المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل،مكتبة الفلاح،البترا، الأردن
16. د.العربيد –عصام، إياد أحمد الزعبي، أحمد حلمي جمعة،2003، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع،البتر، الأردن.

17. المعايير المحاسبية الدولية– لجنة معايير المحاسبة الدولية ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999.

18. د.زامل – أحمد محمد، 2000، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة، الرياض.

19. د.الحيالي– وليد ناجي، 2004، التحليل المالي، الاتجاه المعاصر في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل، مطبعة الوراق، طبعة أولى، الأردن.

20. دليل مؤشرات تقييم الأداء في القطاع العام الاقتصادي ، مؤشرات قطاع المصارف.

21. د.قلعاوي غسان : رقابة الأداء، 1998.

22. د.قلعاوي غسان : تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي، مصر، 1990.

23. أ. الشاهد– سمير محمد،2001، الضوابط العامة للرقابة المصرفية وأهميتها وأثرها، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

24. د. سلام– عماد صلاح، 2004، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

25. محمد –عصام حسن،2001، مراجع بديوان المحاسبة ، رقابة الأداء على الخدمات العامة، ورقة عمل مقدمة للدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، قطر.

26. د. كعدان–حسان،1997،الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري ،أطروحة دكتوراه،جامعة دمشق.

27. العميد نصري سامي، 2003، المستقبل للمعاملات المصرفية الالكترونية، مجلة البنك والمستثمر في العالم العربي،المجلد44، لبنان.

28. المراقب، 2004/3، مجلة أسبوعية ، العدد 148، مرصد المصارف، سوريا.

1-financial accounting standard bourd. statement of financial accounting concepts. No1objectives of financial by Business Enterprise. FASB. Stamford. Conn. NOV.1978.

2-Rebrt.G.Mocklr,1972-the management control process (Engle wood cliffs ,N.J prentice Hall)